



موجز مكتب تنسيق الكومسيك حول التخفيف من حدة الفقر

مكتب تنسيق الكومسيك

مايو 2026

موجز مكتب تنسيق الكومسيك حول التخفيف من حدة الفقر

I. مقدمة

على مدى العقود الثلاثة الماضية، تحقق تقدم كبير في الحد من الفقر المدقع على مستوى العالم. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي المنقحة بشأن الفقر العالمي، خرج نحو 1.5 مليار شخص من دائرة الفقر المدقع بين عامي 1990 و2022. وقد ارتبط هذا التقدم بصفة خاصة باستمرار النمو الاقتصادي وتحسن مستويات المعيشة في عدد من المناطق النامية، مما يبرز المكاسب الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال التنمية الاقتصادية والسياسات الفعالة للحد من الفقر.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فقد تباطأ التقدم العالمي في مجال الحد من الفقر بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. فرضت جائحة كوفيد-19، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والضغوط التضخمية، وتزايد أعباء الديون، والنزاعات، والهشاشة، والصدمات المرتبطة بالمناخ ضغوطاً إضافية على الأسر، وقيدت جهود الحد من الفقر، ولا سيما في الاقتصادات منخفضة الدخل والاقتصادات الهشة. وفي أعقاب قيام البنك الدولي في عام 2025 بمراجعة خط الفقر الدولي من 2.15 دولار أمريكي إلى 3.00 دولارات أمريكية للفرد يومياً، استناداً إلى تعادلات القوة الشرائية لعام 2021، قُدر عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع في عام 2022 بنحو 838 مليون شخص، أي ما يعادل 10.5% من سكان العالم. وتشير أحدث التقديرات الأولية إلى انخفاض معدل الفقر المدقع على مستوى العالم إلى نحو 9.9% في عام 2025.

كما ظلت وتيرة التقدم متفاوتة إلى حد كبير بين البلدان والمناطق. وأصبح الفقر المدقع يتركز بصورة متزايدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي الاقتصادات المتأثرة بالهشاشة والنزاعات، في حين كانت التحسينات أكثر وضوحاً في مناطق أخرى. وفي الوقت نفسه، لا يمكن النظر إلى الفقر من منظور نقدي فحسب، إذ لا تزال أوجه عدم المساواة في الوصول إلى فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية وغيرها من أبعاد الرفاه تؤثر في الظروف المعيشية وقدرة الفئات المحرومة في المجتمع على الصمود. وتبين هذه التحديات أنه، على الرغم من التقدم الكبير المحرز خلال العقود الأخيرة، لا يزال القضاء على الفقر يمثل أولوية رئيسية من أولويات التنمية.

ونظراً لأن إحدى وعشرين دولة من أصل أربع وأربعين دولة مدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً هي من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن التخفيف من حدة الفقر لا يزال يمثل أولوية إنمائية ذات أهمية خاصة بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، تحدد استراتيجية الكومسيك التخفيف من حدة الفقر باعتباره أحد مجالات التعاون الرئيسية، وتعرف الهدف الاستراتيجي للتعاون في هذا المجال بأنه «القضاء على الفقر المدقع والجوع في الدول الأعضاء». وتؤدي مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر (PAWG) دوراً مهماً باعتبارها منصة تتيح للدول الأعضاء تبادل الخبرات ووضع توصيات سياساتية مشتركة لتحقيق هذا الهدف.

II. جهود التخفيف من حدة الفقر في إطار الكومسيك

يُعد عدم التوافق بين المهارات ومتطلبات سوق العمل أحد أهم التحديات التي تواجه أسواق العمل في العديد من البلدان النامية، إذ يؤثر في قدرة الأفراد على العثور على وظائف تتناسب مع مهاراتهم، وفي قدرة أصحاب العمل على الوصول إلى العمال الذين يمتلكون المؤهلات التي يحتاجون إليها. وقد أدى التغير التكنولوجي السريع، والتحول الهيكلي، وتطور المتطلبات المهنية، وتغير أنماط الطلب على العمالة إلى زيادة الحاجة إلى موازنة المهارات مع تطورات سوق العمل. وقد يؤدي استمرار عدم التوافق بين المهارات المتاحة واحتياجات سوق العمل إلى الحد من فرص العمل، وخفض الإنتاجية، وتقييد الاستخدام الفعال لرأس المال البشري، بما يترتب عليه آثار أوسع نطاقاً على توليد الدخل والتخفيف من حدة الفقر.

ويتطلب منع عدم التوافق بين المهارات والحد منه اتباع نهج سياساتي شامل ومنسق يعزز الصلة بين تنمية المهارات واحتياجات سوق العمل. وينبغي أن تركز السياسات الفعالة على تحسين استشراف الاحتياجات من المهارات ونظم معلومات سوق العمل، وتعزيز قدرة أنظمة التعليم والتدريب على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، وتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، ودعم التعلم مدى الحياة وتنمية المهارات. وفي هذا السياق، تُعد خدمات التوظيف العامة الفعالة وسياسات سوق العمل النشطة، إلى جانب تعزيز التعاون بين المؤسسات العامة ومقدمي خدمات التعليم والتدريب وأصحاب العمل والقطاع الخاص، عوامل مهمة لتيسير الانتقال من التعليم إلى العمل وتمكين العمال من التكيف مع المتطلبات المتغيرة للمهارات.

ونظراً لأهمية الموضوع، خصصت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر اجتماعاتها في عام 2026 لمسألة عدم التوافق بين المهارات. وفي هذا الإطار، ومنذ الدورة الثانية والأربعين للكومسيك، عقدت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر اجتماعاتها السادس والعشرين والسابع والعشرين، مع التركيز على السياسات والممارسات الرامية إلى منع عدم التوافق بين المهارات.

A. منع عدم التوافق بين المهارات في سوق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر)

عُقد الاجتماع السادس والعشرون لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر افتراضياً في 21 أبريل 2026 تحت عنوان «منع عدم التوافق بين المهارات في سوق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي». وعُقد الاجتماع السابع والعشرون لمجموعة العمل يومي 16 و 17 سبتمبر 2026 في أنقرة، تركيا، تحت العنوان نفسه.

ويجري إعداد تقرير بحثي حول الموضوع نفسه للاجتماعين المقبلين السادس والعشرين والسابع والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر (PAWG). وفي حين قُدمت المسودة الأولى من التقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر، عُرضت النسخة النهائية من التقرير خلال الاجتماع السابع والعشرين للمجموعة.

يوفر التقرير إطاراً مفاهيمياً وتحليلياً لفهم عدم التوافق بين المهارات في سوق العمل، ويتناول أشكاله الرئيسية وأسبابه الكامنة وآثاره على العمالة والإنتاجية والتخفيف من حدة الفقر. كما يستعرض التقرير النهج السياساتية والممارسات الجيدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن دولة مختارة من خارج المنظمة، مع إيلاء اهتمام خاص لاستشراف الاحتياجات من المهارات، والتعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، وسياسات سوق العمل النشطة، وخدمات التوظيف العامة، والتعلم مدى الحياة، والتعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب والقطاع الخاص. وفي هذا السياق، يتضمن التقرير تحليلات لست حالات قطرية، هي باكستان ونيجيريا وتركيا والمملكة العربية السعودية وماليزيا وألمانيا، ويقدم دراسة تفصيلية لتجارب كل منها وأطرها السياساتية وترتيباتها المؤسسية وممارساتها في معالجة عدم التوافق بين المهارات وتحسين موازنة تنمية المهارات مع احتياجات سوق العمل.

تناول الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون لمجموعة العمل هذه القضية بصورة معمقة، ونظراً في النتائج الرئيسية لمسودة تقرير البحث. وتبادل المشاركون تجارب بلدانهم والتحديات التي تواجههم والممارسات الجيدة في مجال منع عدم التوافق بين المهارات، كما ناقشوا التدابير السياساتية الممكنة لتحسين موازنة تنمية المهارات مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل.

ويهدف التقرير إلى تسليط الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في معالجة عدم التوافق بين المهارات في أسواق عملها. كما يبرز التقرير الأشكال المختلفة والأبعاد الكامنة لعدم التوافق بين المهارات، ويلفت الانتباه إلى آثارها على فرص العمل وإنتاجية العمالة والاستخدام الفعال لرأس المال البشري.

وعلاوة على ذلك، يقدم التقرير لمحة عامة عن العوامل الرئيسية التي تسهم في عدم التوافق بين المهارات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويتناول التقرير، من بين أمور أخرى، آثار التحول التكنولوجي، وتغير احتياجات سوق العمل، والفجوات بين أنظمة التعليم والتدريب واحتياجات أصحاب العمل، وأوجه القصور في استشراف الاحتياجات من المهارات ونظم معلومات سوق العمل. وفي هذا السياق، يبرز التقرير أهمية توافر معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب عن سوق العمل لتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المهارات وتحسين قدرة سياسات التعليم والتدريب والتوظيف على الاستجابة لهذه الاحتياجات.

كما يستعرض التقرير الأطر السياسية والمؤسسية ذات الصلة لتقييم النهج التي تعتمدها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمعالجة عدم التوافق بين المهارات. ويولى اهتمام خاص لتعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني، وتحسين فعالية سياسات سوق العمل النشطة وخدمات التوظيف العامة، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة وتنمية المهارات، وتوطيد التعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب والقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، يؤكد التقرير أهمية التنسيق الفعال بين المؤسسات العامة المعنية، ومقدمي خدمات التعليم والتدريب، وأصحاب العمل، وغيرهم من أصحاب المصلحة، عند تصميم وتنفيذ سياسات تستجيب لاحتياجات سوق العمل.

كما يطرح التقرير النهائي مجموعة من التوصيات السياسية التي تقدم رؤى بشأن السياسات والتدابير الفعالة لمنع عدم التوافق بين المهارات والحد منه في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. بعد الاستماع إلى النتائج الرئيسية للتقرير وخيارات السياسات الواردة فيه، ناقش المشاركون التوصيات السياسية التي ستنظر فيها الدورة الوزارية الثانية والأربعون للكمسيك.

وفي هذا الصدد، توصلت مجموعة العمل إلى التوصيات السياسية التالية لتقديمها إلى الدورة الوزارية الثانية والأربعين للكمسيك. وسيكون تقرير البحث ووثيقة التوصيات السياساتية متاحين على موقع الكمسيك الإلكتروني (www.comcec.org).

- تطوير نظم معلومات سوق العمل وآليات استشراف الاحتياجات من المهارات من خلال تحسين الاستفادة من البيانات المتاحة لتحديد حالات عدم التوافق بين المهارات والاستجابة لها.
- تعزيز المهارات الأساسية والمهارات الموجهة نحو المستقبل من خلال دمج الكفاءات ذات الصلة في التعليم والتدريب، وتعزيز الوصول العادل إلى فرص تنمية المهارات.
- تعزيز جاذبية التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، مع موازنة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي والتدريب مع الاحتياجات المتطورة لسوق العمل، من خلال التحديث المنتظم للمناهج الدراسية، والتعلم القائم على العمل، ومسارات التعلم المرنة.
- تحسين الانتقال من التعليم إلى العمل من خلال تعزيز خدمات التوظيف، والخبرة العملية، ومشاركة أصحاب العمل، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب الذين يواجهون عوائق أمام التوظيف.
- تعزيز التنسيق المؤسسي وإشراك أصحاب المصلحة من خلال تشجيع التعاون والحوار الاجتماعي بين المؤسسات المعنية وأصحاب العمل والعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة في مجال تنمية المهارات.
- تطوير/تعزيز التمويل المستدام والشامل لتنمية المهارات من خلال آليات تمويل مناسبة وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة، مع إيلاء اهتمام خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحسين الرصد والتقييم الموجهين نحو النتائج من خلال الاستفادة من نتائج سوق العمل وغيرها من الأدلة ذات الصلة في مراجعة سياسات وبرامج تنمية المهارات وتحسينها.

B. تمويل مشاريع الكمسيك

يُعد تمويل مشاريع الكمسيك (CPF) أداة مهمة أخرى من أدوات الاستراتيجية. وتخدم المشاريع الممولة في إطار تمويل مشاريع الكمسيك التعاون بين الدول الأعضاء، وتُصمم وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في مجال التخفيف من حدة الفقر. كما تؤدي المشاريع دوراً مهماً في تنفيذ التوصيات السياسية التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل الكمسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر (PAWG).

وفي عام 2026، تم اختيار ثلاثة مشاريع في مجال التخفيف من حدة الفقر لتنفيذها على النحو التالي:

يحمل المشروع عنوان «حشد رأس المال من أجل الإسكان الميسور التكلفة: دورة تدريبية متقدمة حول صناديق الاستثمار العقاري (REITs)، وصناديق الاستثمار في العقارات (REIFs)، وصكوك الإسكان»، وتنفذ نيجيريا المشروع بالشراكة مع ماليزيا وتركيا. يهدف المشروع إلى تزويد المتخصصين في أسواق رأس المال وقطاع الإسكان بالخبرة الفنية اللازمة لهيكلة وإطلاق وإدارة صناديق الاستثمار العقاري (REITs)، وصناديق الاستثمار في العقارات (REIFs)، وسندات الصكوك المصممة خصيصاً لتمويل الإسكان الميسور التكلفة في نيجيريا، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب البلدان الشريكة في مجال أدوات تمويل الإسكان الحديثة. وفي هذا الصدد، سيتم تنظيم ورشة عمل في إطار المشروع.

يُنفذ مشروع بعنوان «مختبر مهارات الاستشراف (FSL): الربط بين مهارات اليوم ووظائف الغد» من قبل باكستان بالشراكة مع ماليزيا ومركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. وقد صُمم المشروع بهدف تزويد صانعي السياسات ومخططي التعليم والتدريب التقني والمهني بأدوات التنبؤ وإعداد تنبؤات تدريبية تسهم في توجيه المناهج الدراسية وبرامج التدريب وسياسات التوظيف بما يلبي الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل. ويتضمن المشروع زيارة دراسية ونشاطاً تدريبياً.

ونفذ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRI) مشروعاً بعنوان «تبادل الخبرات بشأن الأدوات المالية الإسلامية لتوفير الإسكان الاجتماعي» بالشراكة مع بنغلاديش وماليزيا ومصر. يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في مجال الإسكان المراعي لاحتياجات الفقراء، من خلال دمج التدخلات المالية الإسلامية في سياسات الإسكان وتخطيطه وتنفيذه. كما يعزز قدرة المؤسسات العامة والجهات الفاعلة في القطاع المالي على توسيع نطاق توفير الإسكان الميسور التكلفة والعادل والمستدام من خلال أدوات التمويل الإسلامي. وتم تنفيذ ورشة عمل في إطار المشروع.



COMCEC